

Distr.: Limited
8 June 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثالثة

جنيف، ٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها الثالثة

المحتويات

الصفحة

٢	 موجز الرئيس	أولاً -
٢	 افتتاح الدورة	
٧	 المسائل التنظيمية	ثانياً -
٧	 افتتاح الدورة	ألف -
٧	 انتخاب أعضاء المكتب	باء -
٨	 إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	جيم -



أولاً - موجز الرئيس

افتتاح الدورة

١- أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد السيد بيتكو دراغانوف ببيان افتتاحي. وقدمت وزيرة التجارة في إندونيسيا، السيدة ماري بانغيستو، عرضاً خاصاً عبر وصلة فيديو بعنوان "تشجيع النمو الشامل والتنمية المستدامة عبر التجارة". وأدلى ببيانات كل من (أ) ممثل لوسوتو باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ و(ب) ممثل غانا باسم المجموعة الأفريقية؛ و(ج) ممثل تايلند باسم المجموعة الآسيوية؛ و(د) ممثل وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ و(هـ) ممثل السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و(و) ممثل نيبال باسم أقل البلدان نمواً؛ و(ز) ممثل باراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية. ثم أدلى ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وكوبا وموزمبيق.

٢- وذكر نائب الأمين العام للأونكتاد أن النمو القائم على التصدير يظل لدى البلدان النامية أولوية في مجال إيجاد فرص العمل والحد من الفقر. بيد أن بلداناً نامية عديدة تواجه مشاكل هيكلية خطيرة فيما تبذله من جهود قصد زيادة مساهمة التجارة في التنمية عموماً، ومن هذه المشاكل زيادة تركيز السلع الأساسية، والتدابير التجارية التقييدية، والاختلالات التجارية التي تتفاقم بسبب عدم الاتساق في معدلات الصرف. وعلاوة على ذلك، أثار التباين والمهشاشة في تعافي الاقتصاد والتجارة العالميين مخاوف من وقوع كساد مزدوج. وتؤكد الارتباطات الوثيقة القائمة بين التجارة والتنمية والعمالة ضرورة نهج استراتيجيات للنمو القائم على التصدير وتكاملتها بسياسات إغاثية واسعة لتعزيز القدرات الإنتاجية، وبإجراء تحول هيكلي، وتنويع الاقتصاد وإضافة القيمة. ثم إن احتمال أن تكلف عملية التكيف نفقات كبيرة نتيجة تحرير التجارة يؤكد ضرورة نهج تحرير استراتيجي تدريجي، لا سيما بهدف التخفيف من حدة حالات فقدان الوظائف في القطاعات الصناعية. وفيما يتعلق بوصول البلدان النامية إلى الأسواق، سيشكل خفض التعريفات الجمركية المفروضة على السلع كثيفة العمالة عاملاً مساعداً في إيجاد فرص العمل لا سيما بالنسبة إلى العمال ذوي المهارات المتدنية، وسيسهل تنويع الإنتاج للحصول على مواد مصنعة ذات قيمة مضافة. ولاحظ نائب الأمين العام أن جولة الدوحة قد تساهم في هذا الصدد، ولكن قد تحتاج إلى نهج جديدة من أجل المضي قدماً، بما في ذلك عبر الاستفادة من باكورة القضايا التي تحظى باهتمام رئيسي لدى أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، يعزز اندماج البلدان النامية في سلاسل التوريد العالمية من مشاركة هذه البلدان في التجارة الدولية. ويقتضي ذلك جملة أمور منها نهج سياسات صناعية بدعم مالي وتقني هادف.

٣- وسلط نائب الأمين العام الضوء على الفرص الجديدة التي تتيحها السلع والتكنولوجيات الخضراء، التي كانت فيها استجابة العرض من البلدان النامية كبيرة. وأشار أيضاً إلى الدور الهام الذي يقوم به النقل في مجال مواجهة حتميات اقتصاد الكربون المنخفض، والحاجة إلى تعزيز النقل الفعال من حيث الطاقة، مع تشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية والعمليات ذات الكربون المنخفض والمتكيفة مع المناخ. وأكد أن الأونكتاد الثالث عشر قد يرمي إلى المساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في ٢٠١٢.

٤- وشددت السيدة ماري بينغاستو، وزيرة التجارة في إندونيسيا، في عرضها عبر وصلة الفيديو، على أهمية ضمان انفتاح التجارة والاستثمار في تيسير تعافي الاقتصاد العالمي والمساهمة في النمو الشامل. وأكدت أن ازدياد دور البلدان النامية في التعافي العالمي - لا سيما الاقتصادات الناشئة - جلب فرصاً جديدة لتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب. وما فتئ هذه التجارة تنمو بدينامية في الآونة الأخيرة. وعلى الصعيد الدولي، يعني النمو الشامل عبر التجارة اندماج المزيد من البلدان في النظام التجاري الدولي، وعلى الصعيد الوطني، يعني ذلك دمج القطاعات والفئات المتأثرة بالفقر من قبيل النساء، وإيجاد فرص العمل. ويجب ربط السياسات الوطنية، والإقليمية والمتعددة الأطراف في إطار مجموعة متماسكة. ولقد شكل اختتام جولة الدوحة بتعهد وحيد أمراً مهماً في مواصلة فتح الأسواق، لكن ذلك قد يقتضي المزيد من الوقت. ويمكن الخروج بمجموعة من التدابير في ٢٠١١ بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً في المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية، بينما قد يُترك للمستقبل أمر تسوية القضايا الأخرى المدرجة في جدول أعمال الدوحة. وقد تساعد هذه التسوية أيضاً في إزالة بعض الانحرافات الموجودة في بعض القطاعات، مثل قطاع الزراعة. وسيتعين أن تتضمن المجموعة المعدة لأقل البلدان نمواً المعاملة بدون رسوم وبدون حصص وبقواعد منشأ بسيطة. وينبغي إتاحة هذه المعاملة أيضاً في السياق الإقليمي. ومن شأن تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف أن يمنع الحمائية من عرقلة تدفقات التجارة والاستثمار. وهذا الأمر ضروري بالنظر إلى الارتفاع الطفيف الذي عرفه الاتجاه الحمائي مؤخراً.

٥- وذكرت السيدة بينغاستو أن مزايا تحرير التجارة ليست بالضرورة واسعة في نطاقها أو عادلة في توزيعها على صعيد السكان والقطاعات والمشاريع. وبالتالي، من اللازم الحرص على أن تؤدي التجارة إلى تحقيق مزايا شاملة على الصعيد الوطني، إذا أُريد للتجارة أن تكون وسيلة حقيقية للتنمية. ومن القضايا الرئيسية للبلدان النامية فيما يتعلق بتحقيق النمو الشامل عبر التجارة (أ) إيجاد فرص العمل في جميع القطاعات لا في القطاعات الموجهة نحو التصدير فقط؛ و(ب) تقديم دعم أفضل إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ و(ج) إتاحة شبكات أمان اجتماعية فعالة، مع مراعاة العدد الكبير من الناس العاملين في القطاع غير الرسمي؛ و(د) دمج المرأة في أنشطة التجارة العالمية، عبر تحسين التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى رأس المال، والأسواق، والمشاريع. وينبغي الوفاء بالالتزامات المتعددة الأطراف المتعلقة بتغيير المناخ، لكن لا ينبغي لهذه الالتزامات أن تسمح بزيادة الحمائية. وفيما يتعلق بالتجارة

والتنمية المستدامة، تعد معايير الإنتاج من القضايا الرئيسية. إذ ينبغي أن توضع هذه المعايير بطريقة شفافة وأن تكون لها سمات عامة، وإلا قد تعرقل التجارة. ولعل إنتاج زيت نخيل جوز الهند في إندونيسيا مثال يبين كيف أن الحوار مع المستوردين الأوروبيين واستخدام مراجعي حسابات مستقلين للتدقيق في العمليات هو ما يسهل عملية الانتقال إلى الإنتاج المستدام. وتدعو الحاجة أيضاً إلى إتاحة المزيد من الوقت للمنتجين في البلدان النامية من أجل التكيف مع المعايير الجديدة، وإلى تقديم المعونة من أجل التجارة من أجل استيفاء هذه المعايير.

٦- وشددت وفود عديدة على أن الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة أثرت بشكل سلبي خطير في التنمية، وأنه رغم بدء الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية في التعافي، لا يزال العديد من أقل البلدان نمواً ومن البلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية، والهشة والصغيرة في كفاح مستمر من أجل وضع اقتصاداتها على مسار التنمية المستدامة، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر. فقد قفزت التجارة العالمية بشدة من جديد في ٢٠١٠، ومتوسعةً بنسبة ١٢ في المائة. غير أن توزيع مزايا النمو التجاري تباين فيما بين البلدان والمناطق. وازدادت تجارة الخدمات أيضاً، لكن بأداء متفاوت حسب المناطق. وأصبحت صادرات السلع الأساسية أكثر تركيزاً. وتتعافى البلدان النامية - لا سيما الاقتصادات الناشئة - بوتيرة أسرع، وتشكل للاقتصاد العالمي مصادر للطلب ووجهات للتصدير. وجرت الإشارة إلى أن البلدان توجد ضمن استمرارية للتنمية، وأن كل بلد فريد باحتياجاته وتحدياته. وتؤكد هذه التجارب أن التجارة والتنمية مترابطتان ارتباطاً وثيقاً ويدعم أحدهما الآخر. وتتطلب هذه الروابط تماسك السياسات (أي تماسك سياسات التجارة، والصناعة، والزراعة والخدمات)، واتباع نهج إنمائية متكاملة. وأعربت الوفود عن تقديرها للعمل الذي يقوم به الأونكتاد في ذلك الصدد.

٧- ولوحظ أن التعافي ظل هشاً وقد يتأثر سلباً كذلك بخطر الحمائية وبالمأزق الذي توجد فيه جولة الدوحة، وهو ما يُعد مصدر قلق كبير للجميع. وتُعد أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة مُعرّضة بشدة للتأثر. ورغم الجهود الحثيثة الرامية إلى اختتام الجولة بنهاية عام ٢٠١١، لا يزال احتمال استمرار التأخر قائماً. وعليه اتفق معظم الوفود على أن من المهم اختتام جولة الدوحة على أساس ولايتها الكاملة، من أجل تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، ومنع الحمائية، وإرساء أسس التعافي التجاري والنمو الاقتصادي المستدامين. ويمكن النظر في نهج جديدة من أجل الدفع بالمفاوضات والخروج بنتائج شاملة في مجال التنمية: مثلاً، الاستفادة من باكورة النتائج في المجالات التي يسهل الاتفاق بشأنها، من قبيل الوصول إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً وتبسيط قواعد المنشأ، وإتاحة القدرة على التنفيذ بالنسبة لتيسير التجارة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، والخدمات - لا سيما أسلوب التوريد ٤. وجرى التشديد أيضاً على ضرورة تقديم دعم ملموس عبر المعونة من أجل التجارة، لا سيما لفائدة أقل البلدان نمواً، وعبر الإطار المتكامل المحسّن.

- ٨- وذكر بعض الوفود أنه قد يتحتم، في الأجل المتوسط، استعراض التركيز التقليدي للنظام التجاري المتعدد الأطراف على تحرير التجارة ومطابقته مع الأهداف الإنمائية الأوسع المتعلقة بالقدرات الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، والتنمية. وعلاوة على ذلك، لاحظت الوفود أن مثل إعادة مطابقة النظام ينبغي اتخاذها في حولة الدوحة. وقد يشكّل نظام تجاري حر ومُنصف محركاً فعالاً للنمو، والحد من الفقر، وتحسين مستويات العيش.
- ٩- وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء التأخر الطويل في اختتام المفاوضات المتعلقة بانضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية. إذ ينبغي تسريع هذه المفاوضات، وينبغي أن تكون الالتزامات التي تتعهد بها البلدان النامية من جنس الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الشبيهة بها في مستوى تنميتها والتي هي حالياً أعضاء في منظمة التجارة العالمية.
- ١٠- وذكر بعض أعضاء الوفود أن لتجارة الخدمات وتطويرها دوراً مهماً في تعزيز وتنويع قدرات التوريد، وفي إيجاد اقتصادات قادرة على المنافسة وفعالة.
- ١١- ولاحظ أعضاء الوفود أن من الأساسي بناء القدرات على توريد الخدمات - بما في ذلك خدمات الهياكل الأساسية - مما سيُسَهِّل التدفقات التجارية ويجعل العمليات التجارية فعالة من حيث التكلفة، لا سيما في أقل البلدان نمواً. وينبغي وضع وتنفيذ سياسات وخطط وطنية شاملة في مجال تطوير الخدمات. وجرى الإقرار بما يقوم به الأونكتاد من عمل ويقدمه من دعم في مجال تجارة الخدمات وتطويرها.
- ١٢- وأكد بعض الوفود أن تنفيذ برنامج عمل استنبول في الواقع، الذي جاء نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، قد يُعزز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً واندماجها بشكل أكمل في النظام التجاري العالمي.
- ١٣- وأبرزت عدة وفود أهمية التجارة بين بلدان الجنوب. فذكر أن النمو في تجارة بلدان الجنوب ينبغي أن يتلقى دفعةً أخرى من اختتام حولة مفاوضات ساو باولو في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وجرى الثناء على دعم الأونكتاد لهذا النظام.
- ١٤- وأثنت الوفود على الأونكتاد لاستمراره في العمل على تطوير النظام التجاري الدولي، وفي دراساته التحليلية الدقيقة، وفي دعمه للبلدان النامية من أجل الاستفادة من الاندماج بشكل أفضل في النظام التجاري العالمي. وطلبت الوفود إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة التقنية بشأن المسائل السياسية المتعلقة بالمفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف وتحرير التجارة، مع مراعاة كامل احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.
- ١٥- ولاحظ بعض الوفود أن المشاركة في سلاسل التوريد العالمية قد ازدادت بانفتاح التجارة وبتأخذ تدابير داعمة - لا سيما السياسات المالية والصناعية الرامية إلى الاستثمار في التعليم والهياكل الأساسية. ورحبت الوفود بأفكار الأمانة فيما يخص العناصر الضرورية لبناء القدرات التجارية في البلدان النامية (بما في ذلك بناء القدرات المتعلقة بجانب العرض)

التي من شأنها تحسين القدرة على المنافسة، والنمو والتكامل. ومن العناصر الهامة التي جرت الإشارة إليها أيضاً التكامل الإقليمي، وهيئة بيئة تجارية جيدة، وتطوير الأسواق المحلية، وتيسير التجارة (لا سيما تحسين النقل واللوجستيات). ونقل التكنولوجيا، والاستثمار، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومراعاة المنظور الجنساني، وزيادة المعونة من أجل التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستخدام الفعال للإطار المتكامل المحسّن، وبناء الموارد البشرية، ودور الدولة. ونُظر إلى القطاع الخاص على أنه المحرك الرئيسي لسلسلة التوريد، وبالتالي يتعين دعمه من قبل الحكومات. وينبغي أيضاً تقديم الدعم إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإلى النساء - عبر الوصول إلى التمويل، والأسواق، والشبكات، والتدابير التعويضية لتحرير التجارة. وجرى الإشارة إلى أهمية التكنولوجيا، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والابتكار، في مجال تحسين قدرة البلدان النامية على المنافسة واندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

١٦- واعترف معظم الوفود بأن عدم كفاية وكفاءة النقل، واللوجستيات، والهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بالتجارة أمر من شأنه أن يعرقل قدرة بلد على المنافسة عالمياً. ويظل الوصول إلى الهياكل الأساسية للنقل الدولي الفعال من حيث التكلفة والمستدام تحدياً رئيسياً للبلدان النامية. ويُضاف إلى تلك الصعوبات الزيادات الطارئة في أسعار النفط، والمخاوف المتعلقة بتغير المناخ وأثره في النقل. لذا تدعو الحاجة إلى زيادة فهم هذه القضايا وإدراك آثارها الاقتصادية، بهدف تكييف سياسات النقل الضرورية. وجرى الإشارة إلى أن على الأونكتاد أن يُعزّز عمله المتعلق بالعلاقة القائمة بين القضايا الإنمائية المتعلقة بالطاقة، وتكاليف النقل، وتغير المناخ. ومن القضايا المهمة التي تستدعي الاهتمام ضرورة بناء مرونة الهياكل الأساسية للنقل من أجل التكيف مع الآثار الحالية والمحتملة لتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، وفي البلدان النامية غير الساحلية والدور الجزرية الصغيرة النامية. ومن المهم أيضاً دور القطاع الخاص في بناء وصيانة الهياكل الأساسية للنقل، بما في ذلك عبر إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وإضافة إلى ذلك، تُعد الإصلاحات الجاري تنفيذها من أجل تيسير النقل والتجارة على الصعيد المتعدد الأطراف، والإقليمي والوطني أمراً حاسماً للحد من العقبات القائمة على صعيدي التجارة والتكاليف. وشُجّع الأونكتاد على مواصلة دعمه من أجل تعزيز النقل، وتيسير التجارة وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك عبر برنامج التدريب في مجال الموانئ المنظم في إطار برنامج التدريب في مجال التجارة.

١٧- وفيما يتعلق باجتماعات الخبراء، جرت الإشارة إلى أن هذه الاجتماعات تثير قضايا سياسية هامة للدول الأعضاء وتقف على المجالات التي ينبغي للأونكتاد مواصلة البحث فيها. ولاحظ أحد الوفود أن الخبراء يشاركون بصفتهم الشخصية في هذه الاجتماعات، وأن نتائج الاجتماعات ينبغي بالتالي أن يُنظر إليها من ذلك المنظور. وأعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها الأونكتاد في مجال عقد مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة

الممارسات التجارية التقييدية وتقديم الخدمات لهذا المؤتمر، مما أكد من جديد الدور الفريد الذي يقوم به الأونكتاد في منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز السياسات والأنظمة من أجل التصدي للممارسات المنافية للمنافسة وتعزيز رفاهية المستهلكين.

١٨- وأعرب بعض الوفود عن تقديره لمستوى التنفيذ، والقدرة على الوصول إلى عدد كبير من البلدان النامية، والتأكيد على الخيارات السياساتية العملية، في أنشطة الأونكتاد على النحو المشار إليه في تقارير أنشطة الأمانة بشأن تنفيذ اتفاق أكرا في ٢٠١٠ في مجالات التجارة، والسلع الأساسية، والنقل وتيسير التجارة، والتدريب.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١- افتتحت الدورة الثالثة للجنة التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، السيدة إريكا كوتشيغي (هنغاريا)، نائبة رئيس اللجنة في دورتها الثانية.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، الأشخاص التالية أسماؤهم لعضوية مكتبها:

الرئيس:

الدكتور توم مبوبا أوكيو (كينيا)

نواب الرئيس:

السيد باكاري جونيور بامبا (كوت ديفوار)

السيد فو أنه كوانغ (فيت نام)

السيدة أوليفيرا يوسيتش (صربيا)

السيد فولفغانغ ريشنهوفر (ألمانيا)

السيد كارلوس فيديل مارتين رودريغيس (كوبا)

المقرر:

السيد شيرو كونوما (اليابان)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣- أقرت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية جدول أعمالها المؤقت (TD/B/C.I/14). وفيما يلي جدول الأعمال:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تقارير اجتماعات الخبراء:
 - (أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:
 - '١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
 - '٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي
 - '٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي
 - '٤' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة
 - (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
 - (ج) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة:
 - اجتماع الخبراء المعني بتعظيم أثر الحوالات في التنمية
- ٤- تقييم تطور النظام التجاري الدولي وزيادة مساهمته في التنمية وفي التعافي الاقتصادي
- ٥- إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية، بوسائل منها إضافة قيمة إلى صادراتها
- ٦- تشجيع وتعزيز التأزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية